علينا جميعاً التسليم بالرأي والرأي الآخر

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

خارطة اليمن الموحد لم تُصنع في سايكس بيكو او يالطا

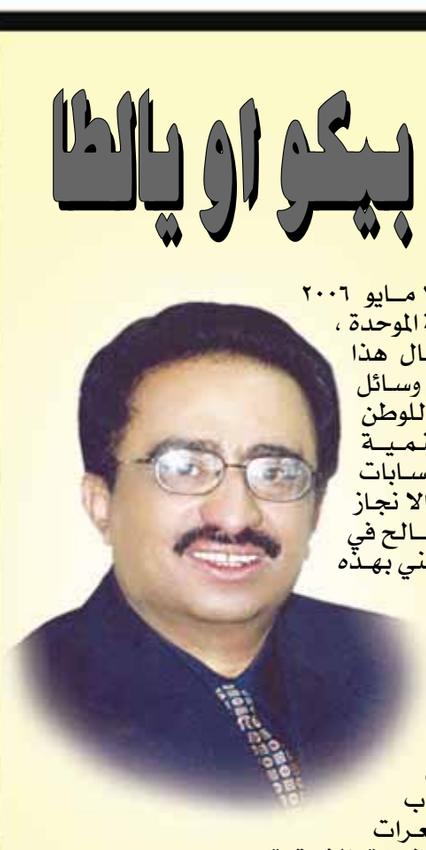

احتفل شعبنا يوم الاثنين الماضي الموافق ٢٢ مايو ٢٠٠٦ بالعيد الوطني السادس عشر للجمهورية اليمنية الموحدة ، وبقدر ما استقطبت التحضيرات الواسعة لاستقبال هذا العيد والاحتفال به اهتماما ملموسا من قبل وسائل الاعلام الرسمية باتجاه ابراز الوجه الجديد للوطن الموحد بعد ١٦ عاما من العمل والبناء والتنمية الشاملة ، وهي فترة بسيطة وقصيرة بحسابات الزمن لكنها كبيرة في حسابات التاريخ والا نجاز بحسب قول الرئيس علي عبدالله صالح في خطابه الذي وجهه الى الشعب اليمني بهذه المناسبة المجيدة ، بقدر ما استقطبت ايضا اهتمام صحافة احزاب المعارضة المنضوية في اطار ((اللقاء المشترك)) والى جانبها بعض الصحف المستقلة التي تدور في فلكها - هذه الايام - حيث تميزت مشاركة هذه الصحف في استقبال العيد الوطني السادس عشر بخطاب سياسي واعلامي يستهدف اثارة النعرات المناطقية وتحريض ابناء المحافظات الجنوبية والشرقية ضد ابناء المحافظات الشمالية ، والسعي لتلفيق وعي مشوه لقضية الوحدة اليمنية من خلال حملات اعلامية منظمة تفتقد القدرة على التمييز بين الخطوط والظلال والألوان التي تتداخل في مشهد ازمات وانقسامات وتجنحات الحياة الداخلية المأزومة لأحزاب المعارضة التي تشترك في انتمائها لمشاريع بالية وطرائق تفكير قديمة ، بل تجاوزت إصابتها بمرض عمى الألوان الى السقوط في اللاوعي ، وما يترتب على ذلك من اغتراب عن الواقع ، ونزوع الى تغييب العقل وممارسة الوصاية على التاريخ وإدمان على تعاطي الأوهام!!

قرأنا في بعض هذه الصحف كلاما سخيفا عن زمن الوحدة والاحتفال بعيد تحقيقها الذي اصبح عيدا وطنيا متوجا بانجازات كبيرة لاينكرها الا مكابر ، ولا يعجز عن رؤيتها سوى حملة النظارات السوداء. لكن اسخف ما قرأناه في بعض هذه الصحف مقالات مهووسة صيغت باقلام حفنة من الكتاب المجاذيب والمساطيل الذين وجدوا في التحضيرات لاستقبال العيد الوطني السادس عشر للجمهورية اليمنية الموحدة مناسبة للحديث عن ما يسمى "حق تقرير المصير" للجنوب بما هو واحد من الخيارات المطروحة للخروج من المازق الراهن لأحزاب المعارضة المنضوية في ما يسمى ((اللقاء المشترك)) .. بمعنى ان الإنتحار السياسي والأخلاقي خيار مطروح أمام هذه الأحزاب او بعضها للخروج من هذا المأزق ، وهو انتحار - بامتياز - تعود جذوره الى إرث ثقافة الإلغاء والإقصاء التي أدخلت ضحاياها في نفق مظلم يعكس هشاشة النظام القيمي الذي يؤطر الممارسة السياسية في سياقات فكرية وأخلاقية ضحلة !!

حين يكون النظام القيمي هشاً ، تكون مخرجاته من ذلك الطراز الذي تضيع فيه الحدود بين الثوابت والمتغيرات ، ويتحول من خلاله رفاق الأمس الى فرق وشيع واجنحة تتبارى في التسابق على اغتيال المبادئ ، والإسراف في الفصل بين السياسة والأخلاق ، وصولاً الى العبث بالإنسان والعدوان على التاريخ والتفريط بالثوابت والتضحية بالحقيقة .

لا نعرف بالضبط ما هو " تقرير المصير " الذي قرأنا عنه مؤخرا في بعض الصحف والمواقع الاليكترونية الحزبية والمستقلة المعارضة ، وما هي محدداته ومقوماته في الواقع والتاريخ والجغرافيا ؟ .. وبالذات تاريخ الحزب الإشتراكي اليمني الذي كان يحتكر لنفسه في ادبياته ووثائقه صفة " الوريث الشرعي والامتداد المتطور لنضال الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة " !!؟؟

ولا نفهم أيضاً - وسط تهافت المراهنات على مشاريع امبريالية قادمة لتعديل الخرائط التي صاغها الإستعمار في الحرب العالمية الأولى ، ورسمها على الأرض في العالم العربي بعد الحرب - علاقة الواهمين في احزاب ((اللقاء المشترك)) بإمكانية العودة الى صناعة الخرائط الجيوسياسية ، من خلال التعويل على دور مفترض للقوى الأجنبية في تعديل الجغرافيا السياسية للوطن اليمني وشبه الجزيرة العربية والخليج والعالم العربي عموماً ، مثلما راهنوا قبل ذلك - وتحديدا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م - على ترشيح هذا الوطن للضربة العسكرية الأميركية ، من خلال التسريبات الإعلامية والتحريض بكل الوسائل غير الأخلاقية لإقناع " الثور الأميركي الهائج " بإدراج اليمن الموحد ضمن قائمة الدول التي تأوي الإرهاب بعد افغانستان !!

وحين فشلت مراهناتهم بسبب حكمة وحرص قيادة هذا البلد على تجنيب الوطن والشعب مخاطر محتملة قد تلحق الأذى والضرر بالسيادة الوطنية والاستقلال والوحدة والأمن والإستقرار ، تحولوا الى التشكيك داخليا بتعاون اليمن مع الدول الشقيقة والمجتمع الدولي في مجال مكافحة الارهاب وملاحقة مرتكبيه تطبيقاً لقرارات الشرعية الدولية ، وشنوا حملة تضامنية مع المتهمين الذين تمت احالتهم الى القضاء ، الموقوفين على ذمة التحقيق في تهم منسوبة اليهم بارتكاب جرائم ارهابية " وكان الهدف من تلك الحملات الداخلية هو ممارسة أرخص أشكال الضغوط على الحكومة اليمنية لاجبارها على وقف التعاون مع المجتمع الدولي في مجال مكافحة الارهاب ، وصولا الى إخراج اليمن من المنظومة الدولية المناهضة للإرهاب ، كيما يقتنع العالم - بعد ذلك - بضرورة إدراجها ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب ، وما يترتب على ذلك من عقوبات دولية تؤدي الى اسقاط النظام وافساح الطريق امام المعارضة للوصول الى السلطة على غرار ما حدث في صربيا و افغانستان والعراق .

وبوسع كل من يعود الى ارشيف صحف احزاب «اللقاء المشترك» ان يكتشف التقلب الفاضح في مواقفها ازاء الارهاب ، حيث كانت تعارض سياسة الحكومة اليمنية المناهضة ضد الارهاب بعد احداث ١١ سبتمبر، وتدبج المقالات والتقارير المتعاطفة مع تنظيم (القاعدة) وأسامة بن لادن ، وتشن الحملات المثيرة للكراهية ضد الولايات المتحدة الاميركية والغرب عموما ، وتحرض بمختلف الوسائل الاعلامية والدعائية ضد التعاون الدولي المناهض للارهاب.. ' ثم تحولت عشية التحضير للإنتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٣ الى التظاهر بمناهضة الارهاب ، والتهافت على برامج نشر الديمقراطية والإصلاحات السياسية في الشرق الاوسط ، التي تتبناها الولايات المتحدة الاميركية ودول الاتحاد الاوروبي !!

ينسى هؤلاء أن الخارطة الراهنة لليمن الموحد لم تصنعها القوى الأجنبية والإرادات الخارجية على نحو ما حدث بعد الحرب العالمية الاولى والثانية في سايكس بيكو او يالطا او ميونيخ ، بل جاءت ثمرة لنضال طويل اجترحه الشعب اليمني وقواه الوطنية ضد الإستبداد الإمامي والإستعمار البريطاني والحكم الأنجلوسلاطيني .

لا نعرف بالضبط ما هو " تقرير المصير " الذي قرأنا عنه مؤخرا في بعض الصحف والمواقع الأليكترونية الحزبية والمستقلة المعارضة ، وما هي محدداته ومقوماته في الواقع والتاريخ والجغرافيا ؟ .. وبالذات تاريخ الحزب الإشتراكي اليمني الذي كان يحتكر لنفسه في أدبياته ووثائقه صفة " الوريث الشرعي والإمتداد المتطور لنضال الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة " !!؟؟

الخارطة الراهنة لليمن الموحد لم تصنعها القوى الأجنبية والإرادات الخارجية على نحو ما حدث بعد الحرب العالمية الاولى والثانية في سايكس بيكو او يالطا او ميونيخ ، بل جاءت ثمرة لنضال طويل اجترحه الشعب اليمني وقواه الوطنية ضد الإستبداد الإمامي والإستعمار البريطاني والحكم الأنجلوسلاطيني .

لنضال طويل اجترحه الشعب اليمني وقواه الوطنية ضد الإستبداد الإمامي والإستعمار البريطاني والنظام الأنجلوسلاطيني .. وينسون ان شعبنا قدم قوافل الشهداء واسترخص التضحيات الجسيمة في كفاحه الطويل من أجل الحرية والإستقلال واستعادة الوجه الشرعي للوطن اليمني الواحد .

على هذا الطريق صاغت الحركة الوطنية اليمنية ثقافة الوحدة في الحلم الوطني التي رسمت معالمها الثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر - ١٤ اكتوبر) ، وتتوجت بإنتزاع الإستقلال عام ١٩٦٧م ، واستعادة الوجه الشرعي للوطن اليمني الواحد يوم الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠ العظيم . كان هذا التاريخ من صنع الشعب اليمني وطلائعه الوطنية ، ولم يكن موروثاً عن خرائط جيوسياسية من صنع إرادات دولية وإتفاقات استعمارية.. أما الذين يراهنون كثيراً على ماتردده وسائل الإعلام العالمية هذه الأيام حول مشاريع امبريالية لإعادة النظر في تلك الخرائط ، فانهم يخطئون في العنوان حين يتوهمون بأن اليمن يصلح لمثل هذه المشاريع .. لأن خارطة الجمهورية اليمنية الموحدة صُنعت في اليمن بإرادة الشعب اليمني الحرة ، وعُمدت بدماء الشهداء الأماجد من أبنائه الميامين الذين ناضلوا في سبيل الحرية والإستقلال والوحدة .

حين يقرأ المرء كلاماً منحطاً كهذا الذي طالعتنا به بعض الصحف المعارضة يدرك مدى السقوط السياسي والأخلاقي لهذا النمط من السياسيين الفاشلين في مستنقع اللاوعي ، واغترابهم عن الواقع والتاريخ ، وهروبهم المخزي من مواجهة الحقيقة ، إذ يصعب على العقل الحي تعاطي شعارات مهترئة وأوهام مريضة بهدف إحياء أفكار خاسئة ومشاريع ميتة ولاتاريخية .

انه مرض التعلق بأوهام وطوباويات ماضوية تهدر البعد التاريخي للزمن ، بإصرارها على العودة الى كهوف السياسات القديمة المندثرة ، والوهم بإمكانية إعادة تعريف الزمن من خلال إعادته الى نقطة سابقة في تاريخ قديم ، وإعادة الروح الى العظام الرميمة لشعارات ميتة مثل شعار " عدن للعدنيين " وشعار " لحج فوق الجميع " وشعار "حضرموت الكبرى " ، وغيرها من المشاريع التي حاولت الإختباء خلف شعار " حق تقرير المصير " ، ثم انتهت الى مزبلة التاريخ تحت ضربات كفاح الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة من اجل الحرية والإستقلال والوحدة .

بوسع كل من يعود الى إرشيف صحف احزاب «اللقاء المشترك» ان يكتشف التقلب الفاضح في مواقفها ازاء الارهاب ، حيث كانت تعارض سياسة الحكومة اليمنية المناهضة ضد الارهاب بعد احداث ١١ سبتمبر ، وتدبج المقالات والتقارير المتعاطفة مع تنظيم (القاعدة) واسامة بن لادن ، وتشن الحملات المثيرة للكراهية ضد الولايات المتحدة الاميركية والغرب عموما ، وتحرض بمختلف الوسائل الاعلامية والدعائية ضد التعاون الدولي المناهض للارهاب .. ' ثم تحولت عشية التحضير للانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٣ الى التظاهر بمناهضة الارهاب ، والتهافت على برامج نشر الديمقراطية والإصلاحات السياسية في الشرق الاوسط ، التي تتبناها الولايات المتحدة الاميركية ودول الاتحاد الاوروبي !!

مواجهة ثقافة التجزئة والإستلاب ، فيما كان الدفاع عن الهوية اليمنية في مواجهة مشاريع الهويات البديلة محور كل المعارك التي خاضها شعبنا وطلائعه الوطنية في مختلف الميادين السياسية والفكرية والثقافية .

في تاريخ العالم المعاصر ارتبط حق تقرير المصير بإرادة الشعوب في الإستقلال لا عن الاستعمار بل عن هوية مفروضة عليها بالقوة في اطار دولة اتحادية متعددة القوميات والأعراق .. بيد أن الطريق الحاسم لبلوغ هذا الهدف كان يتم من خلال السعي للحصول على تأييد دولي ودعم أجنبي لهذا الحق .

في الحالة اليمنية المعاصرة عرفت بلادنا هذا الشعار في الأربعينات على يد الجمعية العدنية التي كانت تسعى للدفاع عن عروبة عدن والتحرر من هيمنة النخب والجاليات الأجنبية لدول الكومنولث على الوظائف الإدارية والفعاليات الإقتصادية والتجارية في المدينة .. لكن شعار عدن للعدنيين الذي جسد مفهوم الجمعية العدنية لحق تقرير المصير أخطأ الزمان والمكان ، حيث جوبه بمقاومة شعبية عارمة من قبل الحركة الوطنية اليمنية التي كانت تطالب بالحق في الاستقلال عن الاستعمار ، والحق في استعادة الهوية اليمنية المسلوبة ، لا بتقرير مصير عدن خارج هويتها الوطنية اليمنية !!

نجح الوطنيون اليمنيون - بفضل عدالة قضيتهم وصدق إيمانهم بحقيقة الوطن اليمني الواحد ، في إلحاق الهزيمة بشعار حق عدن في تقرير المصير ، والذي كان يراد له ان يكون مدخلاً لطمس هويتها اليمنية ، ومنطلقاً لشعارات مماثلة لتقرير " مصائر " السلطنات والإمارات المتعاهدة مع الإستعمار البريطاني ، الهدف منها في نهاية المطاف هو سلب الهوية الوطنية اليمنية وتلفيق هويات بديلة زائفة !!

ثمة تاريخ طويل وزاخر بالمآثر الكفاحية العظيمة التي اجترحها السياسيون و المثقفون والأدباء والكتاب والفنانون والطلاب والعمال والمزارعون والتجار وعلماء الدين الوطنيون في مجرى الدفاع عن الهوية الوطنية اليمنية ، والتطلع الى محو و إلغاء الخارطة التي فرضها المستعمرون والأئمة والسلاطين ، واستبدالها بخارطة الإعلام العالمية هذه الأيام حول مشاريع امبريالية لإعادة النظر في تلك الخرائط ، فانهم يخطئون في العنوان حين يتوهمون بأن اليمن يصلح لمثل هذه المشاريع .. لأن خارطة الجمهورية اليمنية الموحدة صُنعت في اليمن بإرادة الشعب اليمني الحرة ، وعُمدت بدماء الشهداء الأماجد من أبنائه الميامين الذين ناضلوا في سبيل الحرية والإستقلال والوحدة .

حين يقرأ المرء كلاماً منحطاً كهذا الذي طالعتنا به بعض الصحف المعارضة يدرك مدى السقوط السياسي والأخلاقي لهذا النمط من السياسيين الفاشلين في مستنقع اللاوعي ، واغترابهم عن الواقع والتاريخ ، وهروبهم المخزي من مواجهة الحقيقة ، إذ يصعب على العقل الحي تعاطي شعارات مهترئة وأوهام مريضة بهدف إحياء أفكار خاسئة ومشاريع ميتة ولاتاريخية .

انه مرض التعلق بأوهام وطوباويات ماضوية تهدر البعد التاريخي للزمن ، بإصرارها على العودة الى كهوف السياسات القديمة المندثرة ، والوهم بإمكانية إعادة تعريف الزمن من خلال إعادته الى نقطة سابقة في تاريخ قديم ، وإعادة الروح الى العظام الرميمة لشعارات ميتة مثل شعار " عدن للعدنيين " وشعار " لحج فوق الجميع " وشعار "حضرموت الكبرى " ، وغيرها من المشاريع التي حاولت الإختباء خلف شعار " حق تقرير المصير " ، ثم انتهت الى مزبلة التاريخ تحت ضربات كفاح الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة من اجل الحرية والإستقلال والوحدة .

نقلاً عن / صحيفة «٢٦ سبتمبر»

بغداد مدينة محرّمة!

د. عبد المنعم سعيد

ظل الصراع دوما واحدة من خصائص الجنس البشري، والحرب كما هو معلوم هي أقدم مهنة في التاريخ، ومهما كان الجانب الذي وقف فيه هذا الطرف أو ذاك فإنه الطرف الذي توجد فيه العدالة والحرية والمقاومة والقيم النبيلة، أما الصفات المضادة جميعها فهي تخص الطرف الآخر. وفي أحيان كثيرة فإن الأفكار والأديان حاولت التخلص من هذه الحالة التعسة، ولكن ما حدث هو أن الأفكار والأديان أصبحت هي الأخرى أطرافا في معارك وحروب جديدة أكثر شراسة وأشد قسوة. ولذلك ظهرت المدرسة الواقعية إلي الوجود، فالصراع، والقتل في الحقيقة هو جزء من الطبيعة البشرية، مثله مثل الجنس والبحث عن الثروة والسعي من أجل السيطرة. ولذلك فإن القضية ليست هي القضاء علي ما هو طبيعي وإنما تنظيم هذه الحالة بما يجعلها أقل قسوة وصعوبة، فكان الزواج بدلا من الجنس الفوضوي، كما كانت الضرائب وسيلة لتنظيم جمع المال وتوزيعه، وكانت البرلمانات قيدا على السلطة القاهرة، وهكذا.

تعددت سبل البحث عن وسائل تقييد العنف، وكان واحدا من المخترعات العربية العظمي أن القبائل العربية التي لا تكف عن الصراع على الكلأ والمرعى والجمال قررت أن تمتنع عن القتال لمدة ثلاثة شهور عرفت بالأشهر الحرم وبالتالي تم إنقاص فترات القتل المسموح بمقدار الربع تقريبا، وكان ذلك فكرة عبقرية حيث كانت فرصة للتجارة، وفرصة للاستعداد، وفرصة لكي تنجح القبائل في التكاثر. ولكن دولا أخري رأت أن الزمن ليس هو الوسيلة الوحيدة لتقليل الصراع، وإنما المكان أيضا، فمن الممكن اعتبار مساحات جغرافية بعينها محرمة على القتال فولدت الدول المحايدة وأشهرها سويسرا التي بقيت علي الحياد دون حرب بينما أوروبا كلها تحترق خلال الحربين العالميتين الأولي والثانية. وبشكل ما فإن المناطق المنزوعة السلاح - كتلك الواقعة في سيناء - هي واحدة من وسائل تقييد الصراع عن طريق تقييد التسلح في منطقة بعينها. وفي كل الحالات فإن "المناطق المحرمة" مثلها مثل الأشهر الحرم كان هدفها تحقيق منافع للمتحاربين، ومنها إعطاء فرصة للسلام أو تحقيق الأهداف بوسائل سلمية، ومنها إعطاء مكان للتجسس المتبادل، ومنها عزل المتقاتلين لفترة تهدأ فيها الأعصاب.

وبالطبع فإن هدف هذا المقال ليس تقديم محاضرة في وسائل تقييد الصراع، وإنما الهدف هو تقديم اقتراح يخص الإخوة في العراق وهو اعتبار مدينة بغداد مدينة محرمة علي القتال من قبل جميع الفرقاء. فبغداد ليس فقط هي العاصمة العراقية، وفيها يوجد مزيج عرقي فريد، وإنما أيضا لها ميزة رمزية حضارية تخص فترة الخلافة العباسية المزدهرة، وهي فوق ذلك كله توجد في وسط العراق لكي يشاهدها الجميع، فازدهارها وتعميرها، كما حدث لوسط بيروت ربما يشجع الفرقاء المتحاربين علي الإقتداء ويخلق بينهم ساحة للحوار والنقاش السياسي في ساحة آمنة. وحتى هذه اللحظة فإن بغداد قد انتهت كمدينة ولم يبق فيها إلا ما هو معروف بالمنطقة الخضراء التي تتركز فيها السلطة والقيادة الأمريكية، وما بعدها لا يبقي إلا العنف والخراب.

ربما تكون بداية الغيث انسحابا أمريكيا من بغداد وتسليمها فقط لقوات الشرطة العراقية مع العون اللازم من دول عربية وإسلامية، وبعد ذلك يمتنع الجميع، قوات الاحتلال وقوات المقاومة، قوات الموالاة وقوات الممانعة، عن استخدام بغداد ساحة للعنف والصدام. وفي هذه الحالة فقط فإن بغداد العاصمة سوف تبدأ في أن تكون عاصمة بالفعل، وعندما يتم تنظيف الشوارع والأحياء المختلفة من مخلفات الحرب، وعندما تتم عودة الحياة المدنية، وعندما تدب الحياة في الأوصال، وعندما تتواصل الجماعات والفرق مرة أخرى، فإن بغداد سوف تقدم نموذجا مختلفا يقوم على الجمال بدلا من القبح، وعلى السلام بدلا من الحرب، وعلي الأمل بدلا من الإحباط، والبسمة بدلا من الدمعة.

كل ذلك ممكن، ولا يمنع تحقيقه إلا نوعان من المقاومة؛ أولهما يأتي من الذين يعتقدون بإمكانية حل الأزمة العراقية كلها مرة واحدة بالانتصار في الحرب من هذا الطرف أو ذاك، أو حتى من خلال حلول سياسية ودبلوماسية شاملة، وبالتالي فإن بغداد لا تزيد عن كونها بعضا من مشكلة وليست المشكلة كلها، وعندما تحل أزمة العراق فإن أزمة العاصمة سوف تنحل من تلقاء نفسها. وثانيهما يأتي من جماعات الممانعة الإسلامية الراديكالية التابعة للسيد أبو مصعب الزرقاوي وتابعيه، فهؤلاء لا يظنون خيرا كثيرا علي مثل هذه الخطوات الجزئية البسيطة في معناها والكبيرة في تأثيرها.

في الظن أنه من الممكن التغلب على الاعتراضين، فتطور الأحداث، وطول مدة الصراع، وتكاليفه الباهظة سوف تدفع في اتجاه البحث عن خطوات جزئية وبسيطة بدلا من الحلول الشاملة والمعقدة. وهكذا فإن الواقعية سوف تدخل في حسابات الباحثين عن حلول شاملة، ولكن مثل هذه الواقعية مستحيلة مع الإسلام الراديكالي العنيف الذي يبحث عن الفرصة العنيفة أنى وجدها، ومهمته هي تحويل المناطق الهادئة والمسالمة إلى مناطق يغطيها الدم والنار والدخان وليس العكس، وطالما أن بغداد مشتعلة بالفعل فإن المهمة هي إبقاء اشتعالها. ولكن لا ينبغي اليأس من رحمة الله التي قد تأتي من خلال وسائل الإعلام التي لو ألحت علي بقاء بغداد مدينة آمنة فربما لا يحب الزرقاويون رفض مطالب النظارة في الصحف والمحطات التليفزيونية. وبالتأكيد فإن كل مراسلي الصحف والمحطات يريدون منطقة آمنة!!.

نقلاً عن / صحيفة (الاهرام) المصرية

الدولة الدينية والدولة المدنية.. إلى أين؟

شتيوي الغيثي

لعل البعض تابع النقاش الذي دار بين الشيخ سعد البريك، والكاتب قينان الغامدي حول الدولة الدينية والدولة المدنية على صفحات جريدة «الوطن» ، والاختلاف في وجهات النظر بين طرفي النقاش هو اختلاف، بسيشكل، برأيي، في تحديد المفاهيم حول كثير من القضايا الدينية والمدنية، وحدود كل منها في الواقع الفعلي البشري، والاختلاف في المفاهيم يقود بالطبع إلى اختلاف في النظرة، وإن كان تباعد وجهات النظر فيما بين المتناقشين، حول كيانات سياسية قائمة حالياً ككيان الدولة السعودية أو حتى اختلافهما حول الدولة الطالبانية أو الحكومة الحماسية أو الفتحاوية في فلسطين، إلا أنه، برأيي، لا يبتعد كثيراً حول الاختلاف الجوهري في تحديد المفاهيم العديدة حول الدولة الدينية والدولة المدنية ومصطلحات جديدة من قبيل الديموقراطية وغيرها، وهو اختلاف يحدد نظرة أي طرف فكري حول أي قضية دينية أو مدنية ولا تقتصر في مفهوم الدولتين: الدينية والمدنية.

وبعيداً عن الجدل الحاصل بين الاثنين، فإن تحديد مفهوم عام حول الدولة المدنية ومحدداتها والأهداف التي تقوم عليها من الدولة الدينية ومحدداتها كذلك، على اعتبار أن تحديد مثل هذه المواضيع، يجعل من الرؤية الذهنية والتصور الفكري بالنسبة لكلا الدولتين محدداً بشكل واضح وجلي ويرفع اللبس عن أي نظرية تحاول أن تقوم عليها هاتان الدولتان أو تحاول أن تحددهما نظرياً على الأقل.

ولتحديد مفهوم الدولة الدينية من الدولة المدنية، يمكن القول إن الدولة الدينية هي تلك الدولة التي تعتمد في مجالها على الديني أكثر منه على المدني أي إنها تقوم على محاولة تمثل الديني في الشأن السياسي كأن تصبح أي قضية من القضايا السياسية لا تعتمد إلا عن طريق مرجعية دينية تبارك هذا العمل السياسي أو تحرمه من كل منجزات وفلسفات العصر لتحقيق مصالحها في المجال الأول، واعتمادها أحياناً على المجال الديني في الممارسات المدنية، هو في رأيي من قبيل وضع خير على خير، ومن قبيل تقريب كافة الأطياف الفكرية إلى منطقة متقاربة وهي ممارسة مدنية ديموقراطية في الأصل كون المصلحة الوطنية فوق كافة هذه التيارات الفكرية والأطياف السياسية، وهذه الدولة هي دولة هذه المرحلة بلا منازع كون أكثر الدول الغربية وبعض الدول الإسلامية تعتمدها في مجالها السياسي، والاعتراف بأنها من منتجات العقل الغربي والتنويري بالذات لا يجعلها دولة غير ذات بعد سياسي صالح لمجتمع دون آخر، بما أنها تعتمد في أصلها البعد الواقعي البشري فإن هذا البعد يتشارك فيه الجنس البشري عامة ولا يخص دولة محددة أو مجتمعاً بعينه كما قلنا، خاصة في مثل هذا العصر المتعولم بغير إرادتنا، والمتقارب حد الاندماج، والمتواصل حد التداخل، مما يجعل المصلحة البشرية هي الفيصل الذي يمكن الاحتكام إليها، وما قضايا توقيع المعاهدات الدولية، وتوقيع الاتفاقات التجارية الدولية كمنظمة التجارة العالمية، إلا من هذا القبيل، والتي هي في الأخير مصلحة الدولة والمجتمع والجنس البشري بشكل عام.

في السياق الإسلامي، كفكر وليس كدين، كممارسة سياسية وليس كعقيدة دينية، ربما كان من أكثر الإشكالات الدينية والمدنية هو هذا التداخل الكبير بين ما هو ديني وبين ما هو سياسي/مدني. بين أن ينظر للحراك المدني على الديني على أنه مدني وسياسي، ومن هنا يصبح الإشكال إشكالاً جدلياً في كل أموره، ومن هنا أيضاً تصبح القضايا المدنية خاصة مؤجلة حتى إشعار آخر غير محدد، في الوقت الذي استطاع الآخرون فك هذا التداخل والارتباط الموهوم، ليصنعوا من الواقع المدني فعلاً حقيقياً يقود إلى الحضارة وتطوراتها، كالحضارة الغربية المتفوقة بكل أشكالها وليس هذا من قبيل الإعجاب والانبهار، كما سيحاول البعض قول ذلك، بقدر ما أنها حقيقة تاريخية لابد من الإقرار بها تحقيقاً لمقتضى الآية القرآنية القائلة: "يا أيها الذين آمنوا لا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله.."

ولا أرى أن هناك مبالغة إذا قلنا: إن الحراك السياسي في العصر الإسلامي الأول كان أقرب إلى المدني الخالص منه إلى الديني الخالص، وإن لم يكن هناك فصل قطعي كون المرحلة تقتضي ذلك، ولكون الفاعل التاريخي في ذلك العصر كان دينياً بحكم طبيعة العصر، إلا أنه لم يكن متداخلاً حد التطابق فالمدني والديني في ذلك العصر كان بين شد ومد، ففي بعض الأحيان يكون الحراك مدنياً خالصاً، وفي بعضه الآخر دينياً خالصا، وفي أحايين أخر يكون بين هذا وذاك، مما يجعل اللبس في القضية المدنية ليساً كبيراً في المجال الإسلامي، إلا أن محاولات توضيح فصل ما هو مدني وما هو ديني في الخطاب النبوي تجعل من القضية واضحة للقليل من الباحثين في التفريق بينهما وهذا واضح من خلال "أنتم أعلم بأمور دنياكم.." و" إنما هو رأي ارتأيته.." و"إنما أنا عبدالله ورسوله.."، وفي خطاب العهد الراشدي قال الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "هم رجال ونحن رجال.." وقال الخليفة علي رضي الله عنه: "إنما أعمل بما أراه.." أو "لا تجادلهم بالقرآن فإنما هو حمال أوجه.." أو كما قالوا.

إن فك الاتصال بين الدولتين: الدينية والمدنية هو سمة عصرنا هذا، ولذا يجب ألا تشغلنا مثل هذه القضايا في حراكنا السياسي بقدر ما أنه لابد من أن تكون محفزاً لخطوات أمامية نحو فكرة التقدم التي يبدو أنها لم تأخذ نصيبها في نفوسنا حتى الآن فضلاً عن عقولنا، وبما أنه لا خطورة على الإسلام كدين من هذا الفصل فلماذا لا نتجاوز مثل هذه المراحل، خاصة إذا عرفنا أن الحراك المدني هو الحراك الأقرب للواقعية والمصلحة البشرية ولا تعارض بين الإسلام والدولة المدنية لأنهما ما وجدا إلا لأجل المصلحة البشرية في الأساس، ولذلك فإنه يكون من المفترض في الإسلام أن يستفيد من أي منجز بشري مادام يحقق المصلحة المشتركة، كما تحققت مصلحة المسلمين في أوروبا من خلال العلمانية.

نقلا عن صحيفة "الوطن" السعودية